افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (15)

مرحباً بكم فى ديوان القراءات الدبلوماسية الخامس عشر، الذى يضم ثلاثة مقالات متنوعة، يمكن تصنيفها مجازاً بأنها تُعنى بالدبلوماسية كجهاز إدارى وظيفى، والثانية الدبلوماسية كمؤسسة دولية وسط سياق دولى متغير، والثالثة الدبلوماسية كحالة علاقات ثنائية لها أبعاد إقليمية وعابرة للأقاليم. ودون عرض تفاصيل المقالات الثلاثة، حيث تراجع لنا الباحثة إنجى حسام كتاب حول الدبلوماسية والعولمة ويشاركنا الزميل الملحق مروان سعد قراءة حول الإصلاح الدبلوماسى والابتكار، وأخيراً للباحثة زينب مصطفى رويحه الرسالة التى نالت بها رسالة الماجستير حول العلاقات الفرنسية الإيطالية وأفريقيا.

وهذا الترتيب هنا للتسلسل المنطقى، فكما عرضنا من قبل فى الديوان، فقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية المحيطة بالدبلوماسية حيث أدت التكنولوجيات المتعاقبة المختلفة إلى أنشطة جديدة عابرة للحدود نتج عنها ظهور قضايا جديدة على جدول الأعمال الدولى اختلف معها وزن وتأثير الفاعلين الدوليين من دول وغيرها. ربما يوجز كل ذلك فى مفهوم العولمة، ومن هنا أهمية كتاب السفير السلوفينى Jazbec Milan الذى يتناول قضايا متعددة تتعلق بالعمل الدبلوماسى فى ظل العولمة، خاصة من منظور بلاده التى اندمجت فى الاتحاد الأوروبى، فعاصرت تلك التحولات إقليمياً وعالمياً. ومن هنا، يمكن النظر إلى الكتاب بأنه يوضح دور الدبلوماسية كمؤسسة، ليس بالمعنى الهيكلى الإدارى، لكن كظاهرة وظيفية تساعد فى إدارة العلاقات الدولية، على نحو ما قدمها البروفيسور "هيدلى بول" فى كتابه المرجعى عن "المجتمع الدولى" الذى يُعد ركيزة للمدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية.

ومع هذا التغير الذى حدث فى البيئة الدولية المحيطة، والأخذ فى التطور تباعاً، يكون على الجهاز المعنى بإدارة العلاقات الدبلوماسية، ألا وهو وزارات الخارجية، أن يتكيف مع تلك الظروف المتغيرة سواء بالتحديث الفنى التكنولوجى أو بتطوير الدور الذى تضطلع به فى إدارة الشئون الخارجية، بما يدفعها للقيام بدور المنسق وليس بالضرورة المُنفذ فى القضايا المتشابكة المطروحة على جدول الأعمال الدولى. ومن هنا أهمية "دليل بالجريف للإصلاح والابتكار الدبلوماسى" الذى يتناول تركيزاً لبعض من أهم تحديات الإصلاح والتطوير الذى بدأته بعض الأجهزة الدبلوماسية، وعلى الباقى أن تلحق به قبل أن يفوتها القطار.

وأخيراً، يأتى المقال الثالث ليكون بمثابة دراسة حالة إقليمية، تظهر فيها كيفية إدارة التباين فى المصالح، وأنماط التنافس والتعاون، التى تعكس أيضاً مدى فاعلية الأجهزة الدبلوماسية الوطنية فى الإدارة والتأثير بما يخدم المصالح الوطنية جنباً إلى جنب مع تعزيز الوضعية الدولية.

وفى انتظار المزيد من العروض للكتب القيمة نتلقاها على البريد الالكترونى للمحرر Amr.Aljowaily@gmail.com

الإصلاح الدبلوماسى والابتكار

قراءة للملحق مروان سعد

قطاع الشئون العربية

هير، بول ويبستر، وجوان لويس مانفريدى -سانشيز، وكينيث فايسبرود (محررون) (2023). «دليل بالجريف للإصلاح الدبلوماسى والابتكار». (لندن، المملكة المتحدة).

يناقش الكتاب سبل إصلاح الدبلوماسية فى عمل موسوعى من خمس أجزاء أعدها أكثر من خمسين كاتب من خلفيات أكاديمية ودبلوماسية من ثلاثين دولة؛ ويجاوب عن سؤال «لماذا يجب أن تواكب الدبلوماسية العالم؟» والاجابة هى «لأنها أساس حل الخلافات وزيادة الاتفاقات لكسب المصالح المشتركة دوليًا».

وتتأثر الدبلوماسية سلباً بسبب عدم تنسيق المنظومات الدولية فيما بينها للموضوعات، وعدم وجود شراكات مستدامة بين مؤسسات الاعمال الدولية، وبين الدول وغير الدول، وعدم تحديث ميثاق الأمم المتحدة، وعدم ملاءمتها للنسق الحالى للقوى وللتكنولوجيا. بل، وتتراجع الدبلوماسية بعودة نشوب الحروب، فضلًا عن تقادم العديد من المفاهيم والمعاهدات التى استندت الى مرحلة تكنولوجية محددة تخطيناها.

مع ذلك تُعد الفترة الحالية خصبة لإصلاح الدبلوماسية والابتكار فيها لأنها لم تغط العديد من المستجدات كالإنترنت، والمناخ، والصحة العامة، والعلوم، بالإضافة الى سعى القادة لإصلاح الدبلوماسية، مثل الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيرس فى انتقاده لضيق افق صنع القرار العالمى وعدم الاخذ فى الاعتبار التداعيات على المدى الطويل، ويجب اصلاح بعض القضايا وهى إعادة توجيه الدبلوماسية لتحقيق إنجازات متكاملة، والتواصل مع الفاعلين من غير الدول، وإعادة توزيع الأدوار فى نسق متعدد الأقطاب، وتوجيه الدبلوماسية للنفع المشترك والاحترام المتبادل بدلًا من الضغط والاكراه، كما يبرز الابتكار كتحدٍ للدبلوماسية لأنه تغيير؛ كالذكاء الاصطناعى.

يبين الكُتاب أولًا حالة الدبلوماسية، عارضاً للانتقاد التى تعرضت وتتعرض لها سارداً المقولة المنسوبة لشارل ديجول: «الدبلوماسيون مفيدون فقط فى الطقس المعتدل، وبمجرد هطول المطر يغرقون فى كل قطرة.» فيُبرز الكتاب نشاط الدبلوماسية وإلى أى مدى تثبت الأساليب المستخدمة أنها تصب فى صالح هدفها الأساسى، ألا وهو حل المشكلات الدولية أو تخفيفها. وقد أضرت الصورة النمطية للمبعوث الذى يعيش حياة فارهة بصورة الدبلوماسية، مما أثر على الموارد التى تبذلها الدول على النشاط، بالإضافة الى اعتياد الدبلوماسية على إخفاقات تاريخية كالحروب والأزمات منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، والتحديات المعاصرة لمفاهيم أساسها المتمثلة فى السيادة، واحترام قواعد السلوك، ودور مجلس الأمن، والمعانى المتطورة الجديدة لمثل هذه المفاهيم المتعلقة بالحلفاء والحرب. لقد انتهت الحرب الباردة منذ فترة طويلة، ولكن العالم متعدد الأقطاب لم يضف بعد نظامًا جديدًا للمساعى الدبلوماسية.

كان على الدبلوماسية ثانيًا إعادة بناء الهياكل المُحطمة، والتعامل مع تراجع العولمة وتفتيت السلطة وصعود الشعبوية، المصاحب لزيادة تسييس الدبلوماسيين، فعلى غرار جائزة نوبل للسلام التى سلطت الضوء على قيمة صنع السلام، وهى تُمنح «لأفضل عمل للإخاء بين الأمم، ولإلغاء أو تقليص عدد الجيوش الدائمة، ولعقد مؤتمرات السلام وتعزيزها»، واعترفت بحق الذين تناولوا القضايا الخلافية التى تتناولها الدبلوماسية وساهموا فى إرساء السلام أو الحفاظ عليه بين الدول، فيجب الحصول على جائزة نوبل إضافية للدبلوماسية من شأنه

الإصلاح الدبلوماسى والابتكار

أن يضيف قيمة كبيرة فى إظهار أن ما تكافئه هو فن حل المشاكل على المستوى الدولى، وتنأى بالجهد الدبلوماسى عن التسييس.

وبينما نجد صعوبة متزايدة فى التعامل مع ثالث التهديدات وهى تراجع مكانة وزارات الخارجية ودورها التنسيقى فيطرح الكتاب إعادة هيكلة وزارات الخارجية التى تتفاوض بشأن الاهتمامات الدولية الأساسية للوزارات المحلية؛ إذ يمكن للدبلوماسية الثنائية أن تحقق الكثير من خلال تبادل أساليب تنظيم الوزارات من الناحية الوظيفية والإقليمية ومقارنة أفضل الممارسات عبر المجموعات الإقليمية. ويمكن أن تعمل الإدارات الجديدة التى يجرى إنشاؤها فى وزارات مثل تلك المعنية بالأمن السيبرانى على تنسيق أفضل الممارسات، وجعل الجهود الوطنية الرامية إلى الإصلاح أكثر فعالية. وأهم الجوانب الرئيسية لإصلاح المؤسسات الدبلوماسية، هى الدبلوماسية التنافسية، التى تهدف فيها الدول إلى القيام بالإصلاح على نحو أفضل من غيرها فى مجالات مثل تشجيع التجارة والاستثمار، ومن الممكن أن توفر الحوافز للجميع للقيام بعمل أفضل. ولكن الدبلوماسية التعاونية تحتاج أيضاً إلى الاهتمام؛ فمن غير المرجح أن يتم بذل جهد منسق مفاجئ للإصلاح، ولكن بالنظر إلى قيادة الأمين العام للأمم المتحدة وربما بعض رؤساء المنظمات الإقليمية، فإن هناك إمكانية واقعية لإحراز تقدم. وسيكون من المفيد أيضاً تشكيل تحالف من المنظمات غير الحكومية المهتمة.

وفى أية حالة يكون الإصلاح ممكنًا، فإن المشكلة تكمن فى كيفية البدء بعملية الإصلاح، وإعادة النظر فى الأساليب الدبلوماسية وإحياء المنافع المتبادلة التى تكمن فى قلب نشاطها. وهى متواضعة نسبيًا، ولكنها عملية ويمكن تنفيذها بسرعة. وستكون جميعها متسقة مع الاعتراف المتجدد بقيم الدبلوماسية والالتزام بإعادة معالجة سبل إدارتها، والتى تتضمن أفكاراً للدبلوماسية بين الدول، وأيضًا بعض المبادرات الجديدة من القطاع غير الحكومى الحالي؛ مثل مراجعة اتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية التى لم يتم تنقيح أى منهما منذ الستينيات؛ حيث تم تشكيل لجنة القانون الدولى فى عام 1947 وتمثلت مهمتها فى المساعدة فى تطوير وتنظيم القانون الدولى، كما تنظر فى المقترحات ومشاريع الاتفاقيات متعددة الأطراف المقدمة من أعضاء الأمم المتحدة. وللأمين العام والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة القدرة على تقديم اقتراح لها للنظر فى مراجعة التزامات اتفاقيات فيينا، ولذا فإن أهمية هذه الاتفاقيات تتجاوز بكثير القضايا المركزية المتعلقة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، بل بالسيادة والعلاقات الدولية وتأثير ثورة الاتصالات والمعلومات الرقمية فى الأنشطة الرئيسية للدبلوماسية. وقد تم التفاوض عليها من أقل من ثلث عدد الدول الحالى فى الأمم المتحدة، وفى سياق الحرب الباردة، وتحمل بصمات النموذج الغربى للدبلوماسية، كما يمكنها اقتراح مناقشة التزام الفاعلين من غير الدول بالمعايير الدبلوماسية.

يشكل انقسام ساحة الثورة الرقمية التحدى الرابع لقدرة الدبلوماسية على تهدئة الأمور، فيتعين عليها أن تأخذ فى الاعتبار صعود نفوذ شركات التكنولوجيا الكبرى وقوتها على الاتصالات، والترويج للحمائية على نطاق واسع، وتعد «أجندتنا المشتركة» الخاصة بالأمم المتحدة طموحة ومناسبة للابتكار فى مجال اصلاح الدبلوماسية، ولكنها لا تحظى بالتقدير الكافى فى المجتمع الدبلوماسى، ويتم إثقالها بعدد كبير للغاية من الأفكار المتنوعة مثل التركيز على الميثاق الرقمى العالمى، الذى سيمكّن الدول من دمج شركات التكنولوجيا الكبرى لأول مرة فى عملية وضع معايير للتفاعل الرقمى.

وترتبط أهداف الميثاق الرقمى العالمى مباشرةً بمستقبل الدبلوماسية، وقد تشمل الالتزام الأساسى بتوصيل غير المتصلين بالإنترنت؛ وتجنب تجزئته؛ وتزويد الأشخاص بخيارات بشأن كيفية استخدام بياناتهم؛ وتطبيق حقوق الإنسان بالإنترنت؛ وإدخال معايير المساءلة فيما يتعلق بالتمييز والمحتوى المضلل، وبصورة أوسع، يضمن الميثاق تنظيم الذكاء الاصطناعى وتوافقه مع القيم العالمية المشتركة، ولتفعيل الميثاق يجب ممارسة الضغط على الأطراف المهتمة من غير الدول لحملها على الالتزام بقضية عالمية. ستحتاج الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى التكاتف للترويج لوجهات نظرها فى المفاوضات وتحمل الالتزامات فى هذا الميثاق، على سبيل المثال فيما يتعلق بخصوصية المعلومات ومعالجة المعلومات الخاطئة المتعمدة المصممة لتقويض الدبلوماسية.

وأخيرًا على المستوى متعدد الأطراف، فإن الدبلوماسية لم تطور القدرة الكافية على توقع الأضرار الناجمة عن الأزمات والحد منها وتوفير وجهات النظر المشتركة حيث لا يمكن لأى دولة حل القضايا العالمية وهناك تدابير محددة ينبغى للدبلوماسية اتخاذها لتصبح أكثر فعالية أو لتبتكر أساليبها فى

المجال متعـدد الأطراف؛ ولزيـادة مصداقية الأمم المتحـدة يجـب أن يتـم تجديـد التمسـك بالقيـم الدبلوماسية لدعم ميثاقها مثل احترام السيادة ونبذ اسـتخدام القـوة. وفى غيـاب أى احتمال واقعى لإعـادة التفاوض بشـأن ميثـاق الأمـم المتحدة، قد يُطلـب من الـدول إعادة تكريـس نفسـها للمُثـل الإطارية والالتزامات التى تـم التوصـل إليها فى عام 1945، وقـد تلعب لجنة القانـون الـدولى أيضًـا دورًا فى تحديـد هذا الأمر كأجنـدة عمـل؛ حيث أن تآكل سلطة مجلس الأمن وتراجـع احترامـه يؤدى الى التحايـل على نظـام الأمم المتحدة وتهميشـه من قبل الـدول الراغبة فى تعديل النسـق الدولى، فالمشـكلة هى أسـلوب إعادة تنشـيط عمل مجلس الأمـن؛ وذلـك عـن طريـق تعطيـل اسـتخدام حق الفيتو ممـا يزيد من احـترام قـرارات المجلـس، أخـذاً فى الاعتبـار أن الدول الكبرى يصعب أن تتخلى عن استخدام حق الفيتو الذى بذلت لـه الكثير من «الدماء والموارد» بالحرب العالمية الثانية.

وبالحديـث عـن علاقـات الدول المتقدمـة مع الأقل تقدمًـا؛ فإن دور مجموعـة العشريـن لـم يُفعـل بما يتلاءم مع مسـتوى قدراتها كمنتدى اسـتقرار رئيـسى فى الدبلوماسـية العالمية؛ حيث لـم تكن مرئية إلى حد كبير فى تعزيز الدبلوماسية الجماعية خـلال جائحة كوفيـد 19-، وإذا تم اقـتراح أن يسـاهم جميـع الأعضاء فى صنـدوق تنميـة مشـترك، لإقامة المشـاريع المتفق عليهـا بين الدول فى البلدان غير الأعضاء استنادًا لحقيقة أن الرخاء والاسـتقرار المـالى العالمى يصـب فى مصلحـة جميـع أعضـاء مجموعة العشرين، سـيكون التمويل متواضعًـا، لكـن مبدأ التعـاون بين مراكز القوى الجديـدة فى هذا القرن سـيكون ذو أهمية رمزية ويمكن أن يؤدى إلى المزيد من المبادرات.

تُعتـبر نقـاط الاتصـال هـى المناقشـات الجماعية لحل المشكلات بشـأن القضايـا الرئيسـية داخـل الـدول التـى يجـب أن تواجههـا فى المستقبل مثل المناخ، والطاقة، والمياه، والصحـة، والهجـرة، واللاجئـين، والتهديدات السيبرانية، ودور القطاع الخـاص فى الدبلوماسـية، وانتشـار الأسـلحة الصغـيرة، وهـى قضايـا تناقشـها وكالات محليـة متعـددة مـن جميع الـدول، وقـد وافقت تلك الـدول، المشـاركة فى إطـار الأمـم المتحـدة، عـلى تعيين نقطـة اتصال واحـدة فى بعثـات الأمـم المتحـدة فى نيويـورك وجنيـف، ولكـن ينبغـى تعيينهـا فى حكومات الدول وليس فى بعثات الأمـم المتحدة فقط، ليخفف من مشـكلة تقديم المعلومـات دون سـياقها المناسـب Stovepiping ويقـوم بتعيـين دور كل دولـة فى الأزمـات المسـتقبلية، كمـا يمكـن انشـاء منتديـات افتراضية دائمة لنقـاط الاتصال مما يدعـم الدبلوماسـية عـن بُعد، ويُفعـل مركزية الأمم المتحدة.

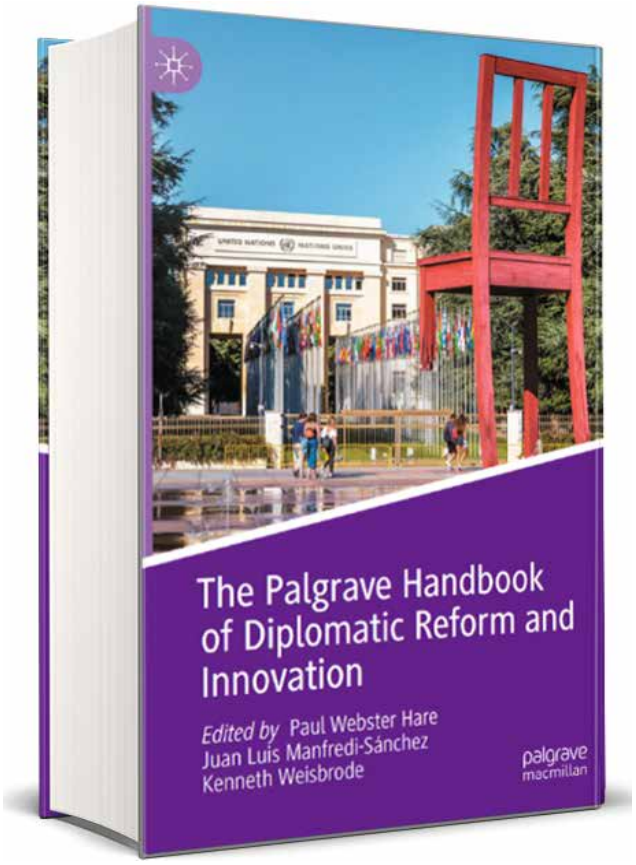

وتعد اتفاقيـات جنيف أهـم الإنجـازات البـارزة للدبلوماسـية الانسـانية فى منـع العالم مـن العودة إلى حالـة الهمجيـة خـلال الحروب من ذبـح المدنيين بشـكل عشـوائى، ومع ذلك لا يوجد سـوى القليل مـن المسـاءلة الدولية للجنـاة أو لا توجـد مسـاءلة عـلى الإطـلاق. مما أعـاد الحرب واسـعة النطـاق مؤخـرًا إلى أوروبا. وتحاول اللجنـة الدوليـة الآن التركيـز عـلى الاتفاقيـات التـى لـم يتـم تنقيحها بالكامل منذ عام 1949، ولكن دون جـدوى. ويمتـد التركيـز الإنسـانى للاتفاقيـات الآن إلى الصراعات داخل الدول، ولكنها تحتاج إلى إعادة تأكيد ومراجعة؛ حيـث أصبحت الهجمات الإلكترونيـة التى تسـتهدف المدنيين فى دولة أخرى منتشرة، مثل تسـميم إمـدادات الميـاه وقطـع الكهربـاء، ولذلـك تحتاج الاتفاقيات إلى معالجة مثـل هـذه الحـروب الهجينـة غـير الحركيـة، ويعتقـد الكُتـاب أن هذه الأفكار ستمنح الدبلوماسية الثنائية والمتعـددة الأطـراف فرصـة لبداية جديدة.

الدبلوماسية والعولمة: رؤية سلوفينية»

الباحثة إنجي حسام

متقدمة لماجيستير العلوم السياسية

يازبيك، ميلان (2023). «الدبلوماسية والعولمة: التنظير، والحالات والتآزر». (أكاديمية دبلو: ماريبور، مالطا).

يعتبر المؤلف، الدكتور ميلان جازبيك، الدبلوماسي السلوفيني بدرجة سفير، أستاذًا في الدبلوماسية والأدب، وناشطًا في الحياة الأكاديمية والفنية والثقافية، فهو يعمل في وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية لجمهورية سلوفينيا، ويحاضر في الدبلوماسية في جامعة نوفا. وهو مؤلف ومحرر لأكثر من 70 كتابًا بخمس عشرة لغة، بما في ذلك الدبلوماسية، والأمن، والدفاع، والأدب. كما حصل على العديد من الجوائز والتقديرات على إنجازاته في المجال الأكاديمي والمهني والفني ومجلات دولية مهمة.

وتم تطوير الكتاب الذي نحن بصدد عرضه تباعاً على مدى العقد الماضي على مدار مسيرة المؤلف الأكاديمية. فيعرض تطور المؤلف الفكري حول الدبلوماسية في بيئة دولية متغيرة هيكليًا بعد الحرب الباردة، ويتضمن القضايا المتصلة بالدبلوماسية والأمن بعد نهاية الحرب الباردة، والعولمة، ونهاية الحرب الباردة، وسلام وستفاليا.

يُعرف الكتاب الدبلوماسية بأنها إدارة العلاقات بين الدول بغرض التسوية السلمية للقضايا. إلا أنه ينبغي أن ننظر إلى الدبلوماسية باعتبارها تنظيمًا وأداة ومعرفة وسلوكًا ومهارة، ويجب فهمها كعملية اجتماعية متعددة الطبقات. ويرصد الكتاب تاريخ الدبلوماسية منذ أصولها الأولى قبل 3000 سنة، وكيف تأقلمت الدبلوماسية مع التغيرات الزمنية في أساليب عملها. ويتضمن الكتاب مصطلحيْ «يراقبون ويبلغون» وهما عناصر أساسية في ممارسة الدبلوماسية، ويعتبر هذا الكتاب مصدرًا قيمًا لفهم التنظير متعدد التخصصات حول الدبلوماسية. ويستخدم المؤلف طرق البحث المختلفة مثل التحليل والمقارنة والتعليق والتصنيف لدراسة التنظير المستمر حول الدبلوماسية. كما يستكشف الكتاب العلوم الاجتماعية التي تناقش الدبلوماسية منذ بدايتها وكذلك أحدث المناهج العلمية المستخدمة في دراسة الدبلوماسية. ويُسلط الضوء على دور العلوم الاجتماعية في تطوير فهمنا الحالي للدبلوماسية وتحويلها إلى نظرية مستقلة، كما يعرض تاريخ التنظير حول الدبلوماسية في فترات مختلفة بدءًا من أول المقالات عنها، وحتى ما بعد الحداثة. ويبرز التحولات والتغيرات التي طرأت على الدبلوماسية في هذه الفترات، ويوضح كيف تحولت الدبلوماسية من أداة للدولة القومية إلى جهة فاعلة في بناء المجتمع الدولي، ويؤكد على حيوية الاتصال الشخصي في الحفاظ على العلاقات الدولية.

يتناول الجزء الأول «التأمل في الميدان» موضوعًا هامًا، وهو كيفية التعامل مع التحديات الحديثة المعقدة والتي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات الدولية. وفي ظل هذه التحديات، يوضح الكاتب الحاجة الماسة للحوار والدبلوماسية في سبيل التعامل معها. ويتضمن تحليلًا شاملاً للتغييرات التي شهدها النموذج الدبلوماسي في السنوات الأخيرة، وكيف يمكن للحوار والدبلوماسية أن يلعبوا دورًا حاسمًا في التعامل مع هذه الاختلافات. كما يتضمن أيضًا تحليلًا للعوامل المؤثرة، بما في ذلك التكنولوجيا والعولمة، ويتناول الحوار والدبلوماسية في التعامل مع التحديات الحديثة الأخرى، مثل تغير المناخ، والهجرة، والإرهاب، وغيرها، ويوضح كيف يمكن للدبلوماسية والحوار أن تُنتج تفاعلاً فعالًا بين الدول والمؤسسات الدولية في تحقيق الأهداف المشتركة. كما يلقي الضوء على أهمية الحوار العام، ويشرح كيفية استخدام الحوار كأداة لتعزيز الفهم والتوصل إلى حلول شاملة ومستدامة والتغلب على الانقسامات والصراعات بين أعضاء المجتمع الدولي.

قدم الكتاب لعلم اجتماع الدبلوماسية كفرع من علم الاجتماع، الذي يستخدم المنهجيات الاجتماعية لفهم العلاقة بين المنظمات الدبلوماسية والبيئات الاجتماعية التي تشارك في هذه العملية، الذي يهتم بدراسة وتحليل الدبلوماسية وظواهرها والعمليات المرتبطة بإنشاء وتنفيذ السياسة الخارجية على المستوى الدولي؛ حيث بدأت الدبلوماسية كممارسة تنفيذ وتنسيق السياسة الخارجية للدول، وتحولت مع مرور الوقت إلى مجال شامل للعلاقات الدولية وحل النزاعات، وتتطلب اليوم تفاعلاً مع عوامل متنوعة أبرزها التكنولوجيا الحديثة والصحة العامة والقضايا البيئية. ويعمل العلماء الاجتماعيون على فهم العلاقات الدبلوماسية وتطوير نظام فرعي جديد يعتمد على التحليل الاجتماعي لهذا المجال.

كما يغطي هذا الجزء التفاصيل والنظريات المتعلقة بالدبلوماسية وعملها، والتحليل الاجتماعي للمنظمات الدبلوماسية وديناميكيتها، والارتباط بين الهياكل التنظيمية والتعقيد التكنولوجي في حدود عمل الدبلوماسية.

يتناول الجزء الثاني مواضيع محددة مثل: عملية التكامل الأوروبي: 1989-1996 التي اختارها الكاتب لتوضيح أهميتها في السياسات الهيكلية للمرحلة الحالية من تطور المجتمع الدولي وكذلك في التاريخ الأوروبي الحديث كإحدى خصائصها السياسية الرئيسية. وتعرف العملية الأوروبية المذكورة بأنها نتاج نشاط المنظمات الحكومية الرئيسية على المستوى الأوروبي والعالمي. وتشمل هذه المنظمات: الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وجميعها تتمتع بعلاقات وثيقة مع الأمم

المتحدة. وتوفر هذه المنظمات فهمًا فريدًا لعملها التآزر الذي أدى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحويل أوروبا إلى قارة تتمتع بأعلى مستويات المعيشة وتتمتع بنظام متميز من القيم بالإضافة إلى مؤشرات أخرى؛ فعملية التكامل الأوروبي هي ابتكار دبلوماسي وسياسي وتاريخي أوروبي مع «نصف ألف عام» من التطور، الذي يعتمد على خمسين عامًا من تشكيل التكامل، وثلاثين عامًا من الدفع الهيكلي المكثف. وكانت عملية التوسع بمثابة القوة الدافعة الرئيسية لتقدم عملية التكامل الأوروبي، إلا أنها لم تكتمل كما كان يرجى منها. لذلك، يرى الكاتب مستقبل العملية الأوروبية في مسار من اثنين: إما تعزيز أهميتها وإثراء قيمها وهياكلها، وضم دول البلقان إلى الاتحاد الأوروبي، ومن خلال هذه الجولة الجوهرية والجغرافية، ستظل عملية التكامل الأوروبي جذابة للعالم الخارجي وستحقق إنجازات جديدة أو ستضمحل العملية وتبدأ بالتآكل حتى ينفرط عقد التكامل الأوروبي.

ينتقل الكاتب لمناقشة الدبلوماسية والأخلاق: فتوصل إلى ثلاث استنتاجات رئيسية حول الممارسة الدبلوماسية المعاصرة ومصالح الفرد. فأولًا، يرى أن التجمعات غير الرسمية أكثر نجاحًا في التواصل مع ممثلي المناصب العليا ولها أقرب اتصال بالفرد من الهيئات الرسمية. وثانيًا، أن الترتيبات الإجرائية المقيدة للمنتديات الدولية غير الرسمية تلتقط أحيانًا بنود جدول الأعمال من المنتديات ذات الترتيبات الإجرائية الأقل تقييدًا. وأخيرًا، فإن المنتديات الدولية هي الوسيلة التي يستخدمها اللاعبون الدوليون لنشر الرسائل الأخلاقية. وتوصل إلى أن الفرد يظل المحور الرئيسي لأنشطة الجهات الفاعلة الدولية، وأن توفير الأخلاق يعتمد على التغيرات في البيئة الدولية التي تشمل القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص. في المجتمع الدولي المعاصر، وتعتبر الدبلوماسية المتعددة الأطراف، المثرية بهذه الجوانب، الإطار الأنسب الذي يوفر العمل الفعال تجاه الفرد وأخلاقياته.

ثم تطرق الكاتب للوظائف الدبلوماسية في عصر دبلوماسية ما بعد الحداثة: حيث أوضح تطورها عبر العصور، ولكنها لا تزال على وفق مهمتها الأساسية في تمثيل المصالح الوطنية والتفاوض والتواصل مع المجتمع الدولي. وقد تأثرت الدبلوماسية بالتغيرات في التكنولوجيا والعولمة وتصاعد الضغط من الناس لحماية مصالحهم. وعلى الرغم من التعقيدات المتزايدة في المجتمع الدولي، لا تزال الوظائف الدبلوماسية محورية لفهم وتنفيذ العمل الدبلوماسي، وهي مؤسسة للدول القومية وللمجتمع الدولي على حد سواء. فقد

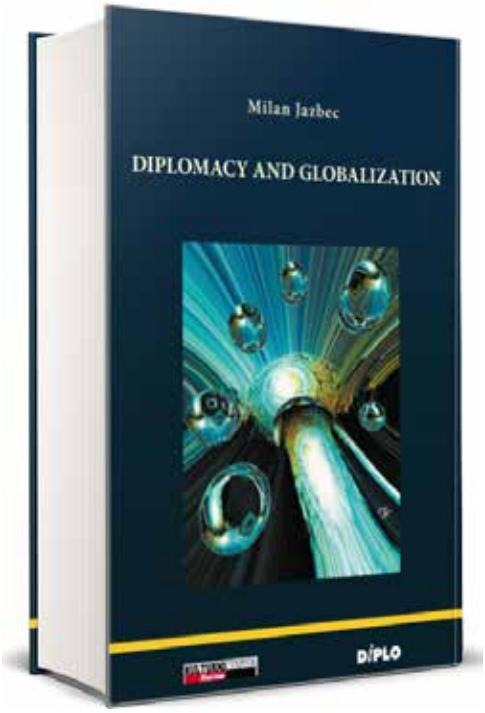

اكتسبت الدبلوماسية الحالية مفهومًا جديدًا، وهي تتأثر بتحولات العصر الراهن والتحديات المعقدة التي تواجهها المجتمعات الدولية.

ويشير الكاتب إلى أن ديباجة اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وفرتا إطارًا مهنيًا شاملًا للدبلوماسية والشؤون القنصلية، بالإضافة إلى تنظيم العلاقات بين الدول، إذ تعبر كل من الاتفاقيتين عن الأخلاق والنبل، وتؤكد على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية بين الدول. وعلى الرغم من الجو المتغير في المجتمع الدولي، فإن الوظائف الدبلوماسية لا تزال محورية للفهم والتنفيذ العمل الدبلوماسي، وتُمثل مؤسسة لكل من الدول القومية وللمجتمع الدولي.

ويناقش الكاتب الدبلوماسية العالمية من منظور حالة سلوفينيا؛ فيُظهر تحليله للدبلوماسية السلوفينية ومشاريعها المختلفة خلال فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وأن الدبلوماسية السلوفينية استطاعت أن تتأثر بالعولمة وتتغير وفقاً لها. وتوضح النتائج أهمية التحديث والتطوير المستمر للدبلوماسية، حتى تلبي الظروف الدولية المتغيرة كما يظهر أن مشاريع الدبلوماسية السلوفينية كانت متنوعة ومجمعة، تشمل منظمات مختلفة ومواضيع مختلفة وظروفًا متغيرة. وهذا يعكس الديناميكيات العالمية والتحديات المختلفة التي تواجه الدبلوماسية في العالم الحديث. وفي النهاية، يمكن القول بأن الدبلوماسية السلوفينية نجحت في الاستفادة من فرص العولمة وتحقيق أهدافها على المدى الطويل، مما يدل على أهمية تأثير العولمة على شكل الدبلوماسية في العصر الحديث.

وفي نهاية الجزء الثاني عرض الكاتب الفرص في الدبلوماسية السلوفينية ومنها إرساء الأساس ومواجهة التحديات فبناءً على تجربة الدبلوماسية السلوفينية والنتائج التي توصل اليها الكاتب، فإن تحقيق تكافؤ الفرص يجب أن يرتكز على ثلاثة معايير رئيسية وهي القدرة الفردية والأداء والانضباط في القواعد، ويجب الالتزام بالمبادئ العادلة في التعيينات والترقيات، وتساهم الاتصالات غير الرسمية والأنماط السلوكية في تيار التغيير بما في ذلك في الدبلوماسيات الصغيرة. ويتطلب التغيير إطارًا مؤسسيًا يحد من عدم المساواة والتوتر، وسياسة رسمية متماسكة تتضمن تكافؤ الفرص وتشجع على البيئة الودية والداعمة. ومن المهم الحفاظ على علاقات شخصية رسمية وغير رسمية عادلة وقوية في العمل الدبلوماسي. وبناءً على كل ذلك، فإن الهدف الحقيقي هو توفير بيئة اجتماعية تدعم تكافؤ الفرص بالمنظمة أو المجتمع المحيط بها.

وأخيراً، يشير الكاتب في الجزء الثالث: الدبلوماسية والأدب إلى الأهمية الكبيرة للدبلوماسية في تحديد وحل الأزمات وتعزيز العلاقات بين الدول. وتتطلب هذه المهنة من الدبلوماسيين المحترفين احترام القوانين والمعاهدات الدولية وحماية مصالح الأفراد والمنظمات التابعين للقوانين. ويشير إلى روايتي «نهاية الطفولة» و«التأشيرة الأمريكية» كأمثلة على الاستخدام المتميز للدبلوماسية كإطار وأداة في السرد الأدبي. ويعرض الكاتب للعلاقة بين الدبلوماسية والسياسة والشؤون القنصلية، مؤكدًا على دور الدبلوماسية في حفظ أمن الدول ورفاهيتها، وكذلك إبراز الرمزية والسرية وحالة الدولة التي تضفي على الرواية جاذبية أدبية. وينتهي الكاتب بهذا الاستنتاج الذي يؤكد على أهمية الدبلوماسية كأداة حاسمة في تحقيق الأهداف السياسية وحل الأزمات.

وفي الختام، يستعرض الكاتب أهمية الدبلوماسية كإطار وأداة في التعبير عن وجهات النظر الدبلوماسية وتشكيلها، بالإضافة إلى دورها الحاسم في تحديد وحل الأزمات وتعزيز العلاقات الدولية والتنمية. ونظرًا لأنه لم يتم استكشاف الدبلوماسية كثيرًا كجهد لتنظير وفهم الدبلوماسية ضمن السياق الاجتماعي، فإن هذا الكتاب يساهم بشكل كبير في تطوير هذا الجانب من الدبلوماسية. ويعرض المؤلف النتائج بشكل منهجي وهيكلي، مما يجعل الكتاب منهج تعليمي مفيد للطلاب والباحثين في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية. ويخلص هذا الإطار النظري بفهم جديد للدبلوماسية كأداة لتحقيق الأهداف السياسية المعينة وحل الأزمات بشكل فعال.

العلاقات الفرنسية الإيطالية وأثرها على الأمن والاستقرار فى أفريقيا منذ عام 2012

قراءة للباحثة زينب مصطفى رويحه

متقدمة للحصول على دكتوراة
علوم سياسية - جامعة القاهرة

ناقشت كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة رسالة ماجستير بعنوان العلاقات الفرنسية الإيطالية وأثرها على الأمن والاستقرار فى أفريقيا منذ عام 2012 للباحثة زينب مصطفى رويحه فى يوليو الماضى. وقررت لجنة الحكم والمناقشة بمشاركة الدكتور صبحى على قنصوه أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا، والدكتور أحمد أمل الأستاذ المساعد فى الكلية، والدكتورة شيماء محى الدين الأستاذ المساعد بالكلية، والدكتور غزلان عبد العزيز أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة 6 أكتوبر منح الباحثة درجة الماجستير فى العلوم السياسية بتقدير عام ممتاز.

تلقى الدراسة، التى تتكون الرسالة من 250 صفحة، وتنقسم إلى 4 فصول ومبحث تمهيدى، الضوء على ديناميكيات العلاقة بين فرنسا وإيطاليا منذ عام 2012، حيث تستند العلاقات بينهما إلى تاريخ حافل من التفاعلات بحكم الخبرة الأوروبية المشتركة والجوار الجغرافى والشراكة الاقتصادية. انخرط البلدان فى القضايا الأوروبية بشكل ملموس من خلال عضويتهما فى الاتحاد الأوروبى والناتو، وواجها العديد من التحديات أبرزها أزمة الديون السيادية، ثم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، وأيضا صعود اليمين المتطرف، ومؤخراً الحرب الروسية الأوكرانية، وبطبيعة الحال، انسحبت العلاقات الفرنسية الإيطالية سواء فى أوقات التقارب أو الاختلاف على طبيعة أدوارهما الخارجية، وهو ما كان ملموسا على الساحة الأفريقية.

تطور العلاقات الفرنسية الإيطالية منذ عام 2012

تحت هذا العنوان، تناول الفصل الأول مسار العلاقات الفرنسية الإيطالية خلال الفترة منذ عام 2012 حتى الوقت الراهن، ومن خلاله تبين أن الحكومة فى إيطاليا كانت المسئول الأول عن توجيه بوصلة العلاقة مع فرنسا، نظرا لكون روما تتبع نظاما برلمانياً، كما تعاقب عليها 8 حكومات بأجندات مختلفة وتيارات سياسية تتراوح بين اليسار واليمين واليمين المتطرف، وحقق البلدان تقارباً واضحاً عندما غلبا المصالح على الأيدولوجيات، فعلى عكس حكومة برلسكونى الإيطالية، اتخذ رئيسا الحكومة الإيطالية المتعاقبان «مونتي» و«ليتا» مواقف أكثر مقاربة مع فرنسا، وتوثق التعاون الفرنسى الإيطالى فى دعم سياسات الاتحاد الأوروبى، وتوحدا بشأن الحرب الروسية لأوكرانيا فى 2014، ثم شاب العلاقات الفرنسية الإيطالية قدراً من التوتر فى ظل فترة رئيس الحكومة الإيطالية «رينزي» ومن بعده «جينتلوني». واختلفت باريس وروما حول إدارة أزمة الهجرة عبر المتوسط، كما كان «جينتلوني» المسئول الأوروبى الوحيد الذى حضر قمة الحزام والطريق فى الصين، ومع استمرار سيطرة ائتلاف شعبوى على الحكومة فى إيطاليا بلغت الخلافات ذروتها مع فرنسا. كما التقى قائد حركة الخمس نجوم الإيطالية بزعيم السترات الصفراء وهو ما دفع فرنسا إلى استدعاء سفيرها من روما، إلى أن قرر البلدان إذابة الجليد من خلال توقيع معاهدة «كيرينالي» عام 2021 فى عهد حكومة «دراجي».

وتشهد فرنسا حالة من الديناميه لاعتبارات داخلية وخارجية، حيث فقد الرئيس «إيمانويل ماكرون» الأغلبية فى الانتخابات البرلمانية، كما تراجعت حصته فى الانتخابات الأوروبية، هذا فضلا عن ورقة السياسة الخارجية التى فقدت ربحيتها لاسيما على مستوى أفريقيا. وإذ قاربت رئيسة الوزراء الإيطالية «جورجيا ميلوني» على إتمام عامها الثانى فى السلطة محافظة على سياسة تجمع بين التكيف والغموض والبرجماتية، ففى البداية عرفت نفسها كحزب يمينى شعبوى له موقفه من وتيرة الوحدة الأوروبية، ولكن ما لبثت أن انخرطت فى الملفات الأوروبية بحماس، وأبدت دعماً كبيراً لأوكرانيا مقابل روسيا، كما انسحبت من مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهو ما ضمن لها العودة إلى طاولة صنع القرار فى أوروبا إلى جانب زعماء أوروبا، لكن هذا لم يمنعها من استمرار مناوشاتها مع فرنسا التى بدأتها قبل وصولها إلى الحكومة، ودوما ما تتهم روما باريس بأنها المسئولة عن إفقار الدول الأفريقية، وحاولت «ميلوني» طرح خطة «ماتي» تجاه الدول الأفريقية كمبادرة بديلة بعد انحسار النفوذ الفرنسى فى أفريقيا، حيث يمثل الوقت الراهن فرصة عظيمة أمام إيطاليا لمنافسة فرنسا، والاقتطاع من حصتها فى مواقعها التقليدية.

قضايا التعاون والتنافس الفرنسى -الإيطالى وتداعياتها على الأمن والاستقرار فى ليبيا

ويشير الفصل الثانى إلى أن تذبذب العلاقة بين فرنسا وإيطاليا ما بين الشراكة والتنافس شكل متغيراً رئيسياً فى هندسة المشهد الليبى، حيث كانت فرنسا وإيطاليا أبرز الفاعلين فى ليبيا خلال العقد الماضى، لاسيما بعد سقوط النظام الليبى السابق،

فبينما اصطفت باريس وروما وراء الجانبين المختلفين، إلا أ، مساعى الدولتين باءت بالفشل ولم يتمكنا من حسم الصراع، وتم الإقرار بأخطاء فرنسية فى إدارة الملف الليبى ساهمت فى عقد من الفوضى.

ويعد تعزيز الانقسام والاستقطاب بين الأطراف الليبية أحد النتائج الرئيسية للتنافس السياسى بين فرنسا وإيطاليا فى ليبيا، والذى أدى كذلك إلى التلكؤ فى تنفيذ مخرجات مؤتمرى برلين1,2، فضلا عن سيولة المبادرات الدولية الرامية إلى حلحلة الخلاف، وهو ما أفسح المجال لقوى أخرى (تركيا) للتدخل واستعراض نفوذها، ومؤخرا صارت ليبيا أحد ساحات المواجهة بين روسيا والغرب.

وعلى المستوى الأمنى، ساعدت فرنسا وإيطاليا فى ملاحقة عناصر داعش، وحققت إيطاليا مستوى متقدم من مكافحة الهجرة عبر السواحل الليبية، ولكنهما فى الوقت ذاته يتحملان مسئولية تعزيز الاستقطاب العسكرى بين الأطراف الليبية المتقاتلة، بما ساهم فى فتح المجال لترسانات من المرتزقة والمقاتلين الأجانب.

لكن لم تكن نتائج حضور فرنسا وإيطاليا فى ليبيا بنفس ذات الدرجة من السوء على الصعيد الاقتصادى، إذ ساعد التنافس الفرنسى الإيطالى فى إعطاء ليبيا هامش من المناورة والاختيار بين الشركات المختلفة، كما منح الثقة فى الاقتصاد الليبى كمحطة جاذبة للاستثمارات، وساعدت جهود فرنسا وإيطاليا الأمنية فى تعزيز تعافى قطاع النفط الليبى من تداعيات الصراع.

قضايا التعاون والتنافس الفرنسى -الإيطالى وتداعياتها على الأمن والاستقرار فى الساحل

ويتناول الفصل الثالث مظاهر وتداعيات التعاون والتنافس الفرنسى الإيطالى على دول الساحل (مالى، النيجر، بوركينافاسو، تشاد، موريتانيا) على المستوى السياسى والعسكرى والاقتصادى، وتمثل دول الساحل تاريخياً مستعمرات سابقة ذات قيمة استراتيجية بالنسبة لفرنسا، كما عملت الأخيرة على ربط اقتصاد هذه الدول من خلال الفرنك، وبرز الدور الفرنسى أمنياً فى الساحل منذ تدخلها فى مالى فى عام 2013، ثم توسعت من خلال عملية بارخان، كما استدعت القوى الأوروبية والدولية فى إطار بعثتى تاكوبا، ومينوسما لمعاونتها فى إحلال الأمن والاستقرار فى الساحل، وبطبيعة الحال، لم تستطع

إيطاليا مواكبة الدور الفرنسى فى الساحل باعتبارها قوة جديدة فى المنطقة لا تتمتع بأى سابقة تاريخية، واقتصر الدور الإيطالى على تفعيل قنوات الاتصال السياسى مع دول الساحل وتأسيس السفارات والمكاتب التجارية، وأيضا الانخراط العسكرى فى إطار القوى الدولية.

وألقت العلاقات الفرنسية الإيطالية بظلالها على الساحل سياسيا فى صورة دعم الحكومات الشرعية، حيث لم تتمتع الأنظمة الجديدة منذ التغيير فى مالى فى 2020 بأى اعتراف فرنسى أو إيطالى، ويرجع جزء كبير من الاهتمام الدولى بمنطقة الساحل إلى جهود فرنسا فى الحشد والتعبئة، ونظرا لمدى أهمية دول الساحل بالنسبة لفرنسا، فكانت محط أنظار لمنافسيها، وهو ما عمل على الجانب الآخر فى زيادة الوزن السياسى لدول الساحل، وأجبر فرنسا على الاعتراف بأخطائها فى الإقليم.

وساهمت فرنسا وإيطاليا والدول الأوروبية المدفوعة فرنسيا فى تخفيف حدة الإرهاب فى الساحل وتصفية العديد من قادة الجماعات الإرهابية، وضبط شبكات التهريب والجريمة غير المنظمة، واقتصاديا، استنزفت ثروات دول الساحل لصالح فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، ولكن لفت التنافس الفرنسى الإيطالى انتباه القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين وروسيا للاتجاه نحو دول الساحل، مما عمل على تنشيط الاستثمارات الأجنبية المستهدفة دول الإقليم.

قضايا التعاون والتنافس الفرنسى -الإيطالى وتداعياتها على الأمن والاستقرار فى شرق أفريقيا

وتختتم الرسالة بالفصل الرابع الذى يتناول علاقة فرنسا وإيطاليا بدول شرق أفريقيا، إذ تحتل دول شرق القارة أهمية خاصة لدى فرنسا وإيطاليا بحكم سابقة الاستعمار والخبرة التاريخية، كما جذبت اكتشافات الطاقة الأخيرة فى موزمبيق والصومال القوى الأجنبية، بالإضافة إلى وقوع دول شرق القارة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مما أعطاها دورا هاما فى معادلة التجارة العالمية.

ويعد استقرار النظم السياسية المواتية فى شرق القارة هدفاً رئيسياً لفرنسا وإيطاليا، لذلك تعاونا فى اتجاه تضييق نطاق الصراعات الإثنية (كما فى إثيوبيا، وموزمبيق)، كما ساهما أيضا فى تعزيز الشرعية الدولية للنظم الحاكمة، وكسر العزلة الدولية لبعض البلدان (إريتريا والصومال)، وحققت فرنسا وإيطاليا إنجازاتٍ ملموسة فى تحقيق الاستقرار الأمنى والقضاء على الإرهابيين، ووقف نشاط جماعات الجريمة المنظمة والقراصنة، وساهما بتقديم ترسانة هائلة من المساعدات التنموية لتحسين أوضاع اللاجئين والمهاجرين، ودعم البرامج الاجتماعية فى الدول المهددة بتدفق النازحين، وتعاون البلدان فى عددٍ من البعثات العسكرية الأوروبية، ومكنت جهود الدولتين من إعادة الأمن فى موزمبيق وعودة الشركات الدولية العاملة فى مجال الطاقة.

ولكن يظل الملف الاقتصادى مفتاح الخلافات بين باريس وروما، حيث تسابقت الدولتان من أجل إبرام العديد من الصفقات والاستحواذ على سوق دول شرق أفريقيا، كما ساعدت الاستثمارات الفرنسية والإيطالية فى كينيا وإثيوبيا وغيرها فى إعطاء الثقة فى بلدان شرق أفريقيا كأهداف استثمارية عالمية وفتحت المجال لتوظيف العديد من المواطنين الأفارقة.

وإلحاقا لما سبق، يتبين أن الرسالة تقدم رؤية شاملة لمختلف أنحاء القارة وموقعها فى مجال اهتمام فرنسا وإيطاليا، كما حاولت طرح سيناريوهات محتملة بشأن مستقبل العلاقات الفرنسية الإيطالية وتداعياته على الدول الأفريقية، وأسهمت فى تسليط الضوء على الفرص المتاحة أمام الدول الأفريقية للاستفادة من حالتى التعاون والتنافس بين فرنسا وإيطاليا، وهو ما يخدم صناع القرار فى دوائر العمل السياسى والأمنى والاقتصادى فى المنظمات والكيانات الأفريقية.

فهرست

فى الذكرى الواحدة والخمسين لإنتصارات اكتوبر 1973 .. السفير رضا الطايفى	4
الحقيبة الدبلوماسية	8
نشاط المجلس المصري للشئون الخارجية.....	18
ذكريات وأشجان فى نصف قرن من الزمان ... سفير جمال الدين البيومي	22
صراع الفرقاء يرهن حل الأزمة الليبية ..... سفير رخـــا أحمد حسن	28
القطاع الخاص العربى والاستفادة من المنظمات الاقتصادية الدولية.... سفير د. وليد محمود عبد الناصر	30
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حفظ السلام والأمن الدوليين... سفير د. سامح أبو العينين	34
حوار رفقة السفير اليابانى فى مصر أوكا هيروشي..... ميساء جيوسي	36
العلم والتكنولوجيا والابتكار مفتاح التنمية فى افريقيا ودور الأمم المتحدة فى هذا الشأن ..سفير عزت البحيرى	40
نظرية المباريات .....سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى	44
الجزائر 1992 « الحلقة الخامسة » ..... سفير يوسف زادة	46
إيران الفارسية والشرق الادنى عبر التاريخ .... سفير د .عادل السالوسي	50
حرب اكتوبر فى الأدب العربى الحديث..... عـادل عبدالصمـــد	58
هل يجد نتنياهو « مكانا بين الأمم »؟ ..... ميساء جيوسي	62
الذكاء الاصطناعى والدبلوماسية المبتكرة..... د .علاء مبروك	66
السياق المتطور للوظيفة القنصلية: العرض والطلب ... قراءة للوزير المفوض د.عبد الحميد هانى الرافعى	68
ألمانيا واهتزاز المبادئ..... عيسى بيومى	74
افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (15) .. سفير عمرو الجويلى	78
الإصلاح الدبلوماسى والابتكار .....قراءة للملحق مروان سعد	79
الدبلوماسية والعولمة: رؤية سلوفينية » ..... الباحثة إنجي حسام	82
العلاقات الفرنسية الإيطالية وأثرها على الأمن والاستقرار فى أفريقيا منذ عام 2012.....قراءة للباحثة زينب مصطفى رويحه	84
الدبلوماسية الرياضية العالمية – الاوقيانوسية ملعب الدبلوماسية الرياضية بالمحيط الهادئ... زهير عمار	86
بيل غيتس يدعم مشروع تعتيم الشمس هل هى مؤامرة ام الحل الوحيد .....د. منال متولى	90
مبادرة رئيس الجمهورية للتنمية البشرية « بداية »....سفيرة د.عبير بسيونى	94
رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين ..... تقدمها نادية الريس	98
السودان فى مخيلة السياسة الإسرائيلية .....دكتور يوسف حسن	100
الشيخ محمد رفعت .. فى ذكرى مولده ورحيله..... سفير أشرف عقل	102
الإستراتيجية التنموية المركزية و دورها الفعال فى تحقيق العدالة الإجتماعية .....فؤاد الصباغ	104
الرجل الذى انقلب على الجميع ..... سفير د. هادى التونسى	108
فنون تشكيلية ..... سفير فخرى عثمان	112

الدبلوماسى

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى

أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفير حسين السحرتي

رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى

مستشار التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفنى
جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفيـــر أشـــرف عقـــل
سفير د. سامح أبو العينين
سفير عمـــرو الجـــويـلى
مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة « الدبلوماسى »:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس +202 27735457

diplomatmagazine92@gmail.com

/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك